الأمم المتحدة

E/2008/87

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 June 2008
Arabic
Original: English

الاجتماع الخاص بشأن أزمة الغذاء العالمية
نيويورك، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

أتشرّف بأن أرفق طيّه رسالة من لويز إيناسيو لولا داسيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، بمناسبة الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أزمة الغذاء العالمية، المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة إصدار الرسالة بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوزيعها على جميع البعثات الدائمة وبعثات المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة.

(توقيع) ماريا لويزا ريبيرو **فيوتي**
السفيرة
الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

080708 270608 08-39988 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

أود تهنئة السفير ليو ميروريس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لهايتي، على عقد هذا الاجتماع. وأود أيضا توجيه التحية إلى السيد بان كي - مون، الأمين العام، وإلى الممثلين الدائمين، وأعضاء الوفود، وكبار مسؤولي الأمم المتحدة.

لقد نذرت نفسي، منذ أول يوم لي في هذا المنصب، لمحاربة الجوع والفقر، في البرازيل وفي العالم أجمع.

وقد أعلنّا منذ زهاء أربعة أعوام في هذه القاعة، وفي حضور عشرات من قادة العالم، إطلاق المبادرة الدولية لمكافحة الجوع والفقر. وأسفر حشدنا للجهود عن نتائج هامة، لا سيما في مجال الصحة. غير أننا ندرك تماما أنه ما زال يتعيّن القيام بعمل كثير.

وقد ازداد التحدّي صعوبة بسبب الارتفاع الراهن في أسعار الغذاء في جميع أنحاء العالم. وخرج المتضوّرون جوعا من رجال ونساء في مظاهرات في مختلف بقاع العالم، مما هدّد في بعض الحالات بزعزعة الاستقرار المؤسسي. وبات هناك تهديد حقيقي بوقوع كارثة إنسانية ذات أبعاد هائلة.

واليوم، وإن لم يتحقق بعد هذا السيناريو القاتم، أصبح يعاني فعلا من ارتفاع الأسعار أفقر الفقراء، أولئك الذين ينفقون النسبة الأكبر من دخلهم على الغذاء. والتقهقر المتوقّع في محاربة الجوع وسوء التغذية يجعل الأهداف الإنمائية للألفية تبدو أبعد منالا.

وعلينا أن نعمل على جبهات عدّة. وعلينا، كتدبير من تدابير الطوارئ، أن نسرع باحتواء أسوأ آثار الأزمة الحالية. وتقوم البرازيل بدورها في هايتي، حيث تقدّم المساعدات الغذائية وتدعم إصلاح الزراعة المحلية.

وهناك أيضا حاجة ملحّة إلى إجراء تحليل شامل للمشكلة ليتسنى التصدي لها بشكل أفضل. فهذه قضية معقّدة تتطلّب بحثا موضوعيا بعيدا عن العواطف، مع تجنّب الاستنتاجات المتسرّعة. وقد كان الأمين العام بان - كي مون مصيبا حين أشار في الأونكتاد في الشهر الماضي إلى أن للأزمة أسبابا متعدّدة.

فقد كان لارتفاع أسعار النفط، وما نتج عنه من ارتفاع في أسعار الأسمدة والطاقة والنقل، أثر كبير على تكاليف إنتاج الغذاء. وكان التقلب الموسمي للأسعار، الذي تفاقم بسبب حالات فشل المحاصيل لأسباب مناخية، عاملا أيضا في هذه المعادلة المعقدة. وكان لمحاولات ضبط أسعار الصرف ولأنشطة المضاربة المالية بشأن السلع الأساسية دور كذلك.

غير أن ما تتعرض له الأرصدة الغذائية العالمية اليوم من ضغوط تبعث على القلق يجب ألا يمنعنا من أن نقرّ ونرحّب بحدث جديد سعيد: ألا وهو تزايد أعداد الأشخاص الذين يحصلون الآن على قسط أوفر وأفضل من الغذاء في عدة بلدان نامية.

والزيادة المستمرة في أعداد الأفواه التي يجب أن تأكل تكشف عن عدم قدرة الهياكل والممارسات الدولية الحالية على استيعاب هؤلاء المستهلكين الجدد بسلاسة. فيجب أن ننتج مزيدا من الغذاء وأن نوزعه بشكل أفضل. ولكن يجب أولا، وقبل كل شيء، أن نهيئ الظروف لكي تنتج البلدان الفقيرة غذاءها بنفسها.

إن الجوع يتفشّى في البلدان الأكثر فقرا التي تعاني من ضعف مزدوج. فلا هي قادرة على شراء الغذاء بأسعاره الآخذة في الارتفاع، ولا هي قادرة على إنتاجه محليا بكميات كافية لإطعام سكانها.

ولكن كيف لنا أن نفسّر تقاعس البلدان الكبيرة التي لديها أراض صالحة للزراعة عن الاستثمار في إنتاج الغذاء ولو لضمان حدّ الكفاف لسكّانها؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في الاختلالات الموجودة في التجارة الزراعية الدولية، وخاصة سياسات الحماية التي ظلّت البلدان الصناعية تمارسها لعقود، إن لم يكن لقرون. فصغار المزارعين الفقراء غير قادرين على المنافسة في ظلّ ما تقدّمه البلدان الغنيّة لمزارعيها من إعانات تقدّر بالملايين. وإذ لا يقدر المزارعون في كثير من البلدان النامية على إعالة أنفسهم، تصبح حياتهم متوقّفة على الغذاء المستورد والمعونات الخارجية. والإعانات الزراعية هي بمثابة مكافأة لانعدام الكفاءة، وهي تديم الامتيازات التي تحصل عليها القلّة، وتُزيد ممّا تعانيه الأكثرية من جوع.

وقد كانت الحاجة إلى القضاء على الاختلالات هذه هي الدافع لسعي البرازيل إلى وصول جولة الدوحة إلى نتيجة متوازنة. فنحن نحبّذ إبرام اتفاق يُدخل بشكل نهائي المنتجات الزراعية ضمن إطار الضوابط المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية.

وإنفاذ القواعد العادلة في التجارة الزراعية الدولية أمر أساسي، لا للقضاء على الجوع في العالم فحسب، بل وللتصدي أيضا لتحدٍ رئيسي آخر من تحديات عصرنا هذا: ألا وهو التوفيق بين حماية البيئة وتحقيق أمن الطاقة.

ومن الضروري كشف الستار عن الحملات المدعومة من سياسات الحماية التجارية والمدفوعة بالمصالح الثابتة لجماعات إنتاج النفط التي تحاول تشويه صورة الوقود الحيوي. فهذه الحملات تحمّل الوقود الحيوي المسؤولية عن ارتفاع أسعار الغذاء وكذلك عن الاحترار العالمي.

إن هذه الحملات تغفل نجاح التجربة البرازيلية في إنتاج الإيثانول من قصب السكر. فخلال الأعوام الثلاثين الماضية، نجحت البرازيل في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بدرجة كبيرة، وقلّصت في الوقت ذاته الطلب على الطاقة الأحفورية إلى حدّ أنها بلغت تقريبا مرحلة الاكتفاء الذاتي من حيث الطاقة. وقد حققنا ذلك دون مساس بإنتاج الغذاء. بل إن الإنتاج الزراعي البرازيلي قد حقّق، على العكس من ذلك، طفرة خلال الفترة نفسها، بفضل زيادات الإنتاجية، بما في ذلك في إنتاج قصب السكر.

ويجب أن تقوم محاربة الجوع والفقر، أولا وقبل كل شيء، على حفز ما لدى أضعف البلدان من إمكانيات معطّلة في مجال إنتاج الغذاء. والبرازيل تقوم بدورها في هذا الصدد. فقد استثمرنا بغزارة في البحوث وفي تحسين المحاصيل. وبادرنا إلى إطلاع البلدان النامية الأخرى على خبراتنا ومعارفنا، كما تجلّى في إنشاء مكتب للشركة البرازيلية للبحوث الزراعية في أكرا، غانا، في عام ٢٠٠٧.

وقد يكون الوقود الحيوي مفيدا بصفة خاصة في الحدّ من أوجه الضعف في مجال الطاقة. ولكن ليس هذا كل شيء. فالوقود الحيوي مصدر نظيف وزهيد للطاقة المتجددة، وهو مدّر للدخل ومولّد لفرص العمل، لا سيما في المناطق الريفية حيث يُسهم في إدامة زراعة مزدهرة. وعلى ضوء ما تقدّم، ما معنى فرض رسوم على الواردات من الإيثانول بينما تُعفى منها واردات النفط في الوقت الذي يناقش فيه المجتمع الدولي بدائل الوقود الأحفوري؟

وليس في نية البرازيل أن تفرض نموذجها. بل نريد أن يجرى تقييم إمكانات الوقود الحيوي حسب واقع كل بلد. وإذا ما اعتُمد الوقود الحيوي بعد دراسة متأنية، فإنه قد ينقذ أمما من انعدام الأمن الغذائي والطاقي. وفي مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة وتأثيرات الاحترار العالمي، ليس مما ينم عن الإحساس بالمسؤولية استبعاد خيار استراتيجي لبلدان ليس لديها نفط ولا غذاء ولا قدرة على شرائهما، وذلك من منطلق التحامل فحسب.

ولن تبتعد البرازيل عن هذا الجدل. بل إنني دعوت مسؤولين حكوميين وعلماء وممثلين للمجتمع المدني من جميع البلدان المهتمة بالأمر للمشاركة في مؤتمر دولي عن الوقود الحيوي سيعقد في ساو باولو في تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

وسيتضح أن إجراء استعراض شامل وموضوعي لهذه المسألة من جميع جوانبها هو مساهمة ثمينة في بناء شراكة عالمية حقا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فلنتعاون من أجل كفالة العيش في كرامة ورخاء للجميع، مع كفالة أمننا الطاقي والحفاظ على كوكبنا للأجيال القادمة.

ودور الأمم المتحدة في هذا المسعى، سيدي الرئيس، ودور المجلس بشكل أكثر تحديدا، هو دور أساسي. أتمنى لكم التوفيق في عملكم.